الحدث

تضاربت الرواية الرسمية الأردنية عن المخطط الذي أُحبط، أول من أمس السبت، وكان يستهدف أمن المملكة، مع ما قدمه ولي العهد السابق الأمير حمزة بن الحسين من تفاصيل حول اسباب وضعه تحت الإقامة الجبرية، واعتقال عدد من المقربين منه.

وبينما يترقب الأردنيون ما إذا كانت هذه القضية ستتطور في الأيام المقبلة، أم انها احتُويت، فإن المواقف العربية والدولية المؤكدة على دعم عمّان والملك الأردني عبد الله الثاني عكست حجم الحرص على استقرار المملكة

الأردن
رواية الاعتقالات
اتهام الأمير حمزة بالتورط في زعزعة الاستقرار

تولى الصفدي أمس تقديم الرواية بشأن الاعتقالات (خليل مزرعاوي/فرانس برس)

عمّان ـ العربي الجديد

لن يكون سهلاً الحصول على الرواية الكاملة لما جرى في الأردن أول من أمس السبت، وما سبقه من أحداث ومشاورات أمنية وسياسية، قادت إلى اتخاذ القرار غير المسبوق بوضع ولي العهد السابق الأمير حمزة بن الحسين (مواليد 1980) قيد الإقامة الجبرية، بحسب ما أكد بنفسه في تسجيل مصور على عكس الرواية الرسمية الأولية التي نفت ذلك وتحدثت عن الطلب منه «التوقف عن أي تحركات وأنشطة توظف لاستهداف أمن الأردن واستقراره» فقط، قبل أن يقدم وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، أمس الأحد رواية أكثر تفصيلاً عن الاتهامات الموجهة للأمير حمزة والموقوفين الآخرين المقربين منه، والذين قدّر عددهم بأقل من عشرين. ويتوقع أن الغازاً كثيرة ستبقى تحيط بالحدث والذي ينتظر أن يفرض تداعياته السياسية والأمنية على المملكة المثقلة بالأزمات، خصوصاً بعد خروج الخلافات بين أفراد الأسرة الحاكمة إلى العلن على ضوء رد الملكة نور (أرملة الملك الحسين) على الاتهامات الموجهة لابنها الأمير حمزة ووصفها بـ«البهتان الآثم».

وجاءت مجريات أمس الأحد، خصوصاً المؤتمر الصحافي الذي عقده نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية أيمن الصفدي، والمواقف السياسية الرسمية التي هاجمت الأمير حمزة، خلال جلسة خاصة لمجلس الأمة بمناسبة مئوية الدولة، لتبرر التعامل الحازم مع الأزمة من قبل السلطات الأردنية بغض النظر عن هوية الأشخاص المتورطين فيها حتى لو كانوا من ضمن العائلة الهاشمية. لكن البيانات والتصريحات وحتى الأخبار التي كانت تزود بها وكالة الأنباء الأردنية من مصادر أمنية بدت عاجزة عن تقديم إجابة حاسمة حول ما إذا كان هناك فعلاً «مؤامرة لإطاحة الملك عبد الله الثاني» تم كشفها كما شُرب لصحيفة «واشنطن بوست» أو مجرد تجاوز الأمير حمزة لـ«خطوط حمراء» من خلال اتصالاته ونشاطاته، خصوصاً في ظل إصرار السلطات على وضعها في خانة أنها «توظف لاستهداف أمن الأردن واستقراره» ورفضها التلميح حتى إلى محاولة انقلاب في البيانات الرسمية والحرص على نفي وجود أي معتقلين عسكريين.

وبدا واضحاً أنه على الرغم من الاتهامات الصريحة للأمير حمزة بالتورط في مخطط لزعزعة استقرار الأردن، إلا أنه لا يوجد قرار، حتى الآن، بإغلاق باب الحوار معه، إذ أشار الصفدي إلى أنه لا تزال هناك جهود لاحتواء الموقف داخل العائلة الهاشمية لكنه حذر في الوقت نفسه من أنه «لا أحد فوق القانون». وولي العهد السابق، شغل المنصب من 7 فبراير/ شباط 1999 حتى 28 سبتمبر/كانون الأول 2004 عندما أعفاه الملك الأردني عبد الله الثاني لتعيين نجله الأمير حسين ولياً للعهد. ولم يتردد كثر في إبداء الاستياء مما يتعرض له الأمير حمزة، فيما انبرى آخرون للدفاع عن إجراءات السلطات، وسط مواقف دولية وعربية عبرت بوضوح عن دعمها الملك الأردني عبد الله الثاني والإجراءات المتخذة من قبل السلطات.

وفي السياق، برزت الرغبة الرسمية في احتواء الموقف عند هذه الحدود، إذ تجنب الصفدي تسمية الجهات الخارجية التي أشار إلى تورطها في المخطط مشيداً بالمواقف التي صدرت دعماً للأردن.

وبينما عكست مجريات السبت، هيمنة الجيش على الأحداث، سواء من خلال دوره في تنفيذ الاعتقالات، أو في بيان رئيس أركان القوات المسلحة اللواء يوسف الحنيطي الذي نفى فيه وضع الأمير حمزة قيد الإقامة الجبرية قبل أن يدحض الأخير صحة هذه الرواية في تسجيلين مصورين (واحد بالإنكليزية والثاني بالعربية) ويؤكد أنه تم عزله في قصره وسحب الحراسة منه والطلب منه عدم التواصل مع الناس، كانت واضحة أمس الأحد الرغبة في إفساح المجال أمام المسؤولين السياسيين لتولي الإدارة الإعلامية للمشهد فضلاً عن حجم الاستنفار السياسي الداخلي لتأكيد الدعم للملك الأردني والإجراءات المتخذة. وفيما ساد الصمت مواقف أفراد الأسرة الهاشمية، كانت الملكة نور الحسين، ترد على الاتهامات الموجهة لابنها البكر حمزة، قائلة عبر تويتر «أصلّي لتظهر الحقيقة والعدالة من أجل جميع الضحايا الأبرياء لهذا البهتان الآثم. بارك الله فيهم وحفظهم».

وبعد تأخر دام لساعات وقرابة 24 ساعة من التفاصيل الرسمية الشحيحة، خرج الصفدي في مؤتمر صحافي قدم فيه رواية تفصيلية عما جرى، بما في ذلك دور الأمير حمزة ووضعه الحالي. وقال إن الأجهزة الأمنية تابعت، عبر تحقيقات شمولية مشتركة حثيثة قامت بها القوات المسلحة الأردنية ودائرة المخابرات العامة ومديرية الأمن العام على مدى فترة طويلة، نشاطات وتحركات لولي العهد السابق الأمير حمزة بن الحسين، وكل من المعتقلين الشريف حسن بن زيد وباسم عوض الله وأشخاص آخرين تستهدف أمن الوطن واستقراره. وقال إن التحقيقات أفادت بتورط رئيس الديوان الملكي السابق، باسم عوض الله، في مخطط خارجي، كاشفاً أن التحقيقات أثبتت أيضاً أن الأمير حمزة كان على تنسيق وتواصل مع عوض الله للتوافق حول خطواته وتحركاته. وأضاف أن التحقيقات رصدت تدخلات وشملت اتصالات مع جهات خارجية حول التوقيت الأنسب للبدء بخطوات لزعزعة أمن الأردن. وقال الصفدي إن ذلك توازى مع نشاطات مكثفة للأمير حمزة خلال الفترة الماضية «مع العشائر لتحريضهم ودفعهم للتحرك في نشاطات من شأنها المساس بالأمن الوطني». وأوضح أن الأجهزة الأمنية، في ضوء هذه التحقيقات، رفعت توصية إلى العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني بإحالة هذه النشاطات والقائمين عليها إلى محكمة أمن الدولة لإجراء المقتضى القانوني، بعد أن بينت التحقيقات الأولية أن هذه النشاطات والتحركات وصلت إلى مرحلة تمس بشكل مباشر أمن الوطن واستقراره.

وأشار الصفدي إلى أن الملك عبدالله فضّل بداية الحديث مع الأمير حمزة في الإطار الضيق لثنيه عن هذه النشاطات التي تشكل خروجاً عن تقاليد الأردنيين والأسرة الهاشمية. وأوضح أن رئيس هيئة الأركان المشتركة، اللواء الركن يوسف أحمد الحنيطي، التقى أول من أمس السبت مع الأمير حمزة، إلا أنه لم يتجاوب مع الطلب وتعامل معه بسلبية، مضيفاً أن الأجهزة الأمنية عندما شاهدت التخطيط لتوقيت التحرك لنشاطات من شأنها زعزعة أمن البلاد، قامت بواد هذه الفتنة وتعاملت معها وفق القانون واتخذت الإجراءات المناسبة، مؤكداً أن التحقيقات مستمرة حول كافة هذه النشاطات. كما قال الصفدي أن الأمير حمزة حاول التشويش على التحقيقات من خلال نشره التسجيل المصور الذي قدم فيه روايته لما جرى معه ومع المقربين منه. ووفقاً للصفدي فإن التحقيقات أثبتت حدوث تواصل بين شخص له ارتباطات بجهات خارجية مع زوجة الأمير حمزة لتأمين خروجها من الأردن، لافتاً إلى أن التحقيقات الأولية كشفت وجود تواصل بين أشخاص محيطين بالأمير حمزة مع المعارضة الخارجية لتشويه الحقائق.

كما توصلت التحقيقات، وفق الصفدي، إلى وجود ارتباطات بين عوض الله، الذي كان ينوي مغادرة الأردن، والمعارضة الخارجية لزعزعة الاستقرار في الأردن لإضعاف موقف الأردن الثابت من قضايا رئيسية. ولفت الصفدي إلى أن الأجهزة تعاملت مع الموضوع منذ بدايته بحرفية كاملة، ووضعته في المسار الصحيح، مقدرا دور الدول الشقيقة والصديقة والمتضامنة مع الأردن. وقال الصفدي إنه «جرى اعتقال بين 14 إلى 16 شخصاً غير باسم عوض الله والشريف حسن بن زيد في إطار التحقيقات التي تمت بجهد أردني خالص»، موضحا أن «المسار القانوني سيأخذ مجراه». وأنه «لا صحة لما يتداول حول اعتقال قادة عسكريين».

> «لستُ مسؤولاً عن الفساد»
>
> اعلن ولي العهد السابق الامير حمزة بن الحسين، في فيديو نشره اول من امس، انه «تلقى زيارة من رئيس الاركان العامة للقوات المسلحة الاردنية (اللواء يوسف احمد الحنيطي)، ابلغني فيها انه لا يسمح لي بالخروج والتواصل مع الناس او لقائهم». واضاف «انا لست الشخص المسؤول عن انهيار الحكومة والفساد وعدم الكفاءة التي كانت سائدة في هيكلنا الحاكم منذ 15 الى 20 عاما وتزداد سوءا، ولست مسؤولا عن قلة ايمان الناس بمؤسساتهم».

وقبيل مؤتمر الصفدي شكلت جلسة مجلس النواب أمس فرصة للرد على ما ورد في تصريحات الأمير حمزة التي وردت في التسجيلين المصورين، خصوصاً من قبل رئيس مجلس الأعيان الأردني، فيصل الفايز، الذي قال إن «الأردن وملكه خط أحمر، والبعض تسلل ويعمل على استغلال عوز الأردنيين».

وتابع الفايز، خلال جلسة خاصة لمجلس الأمة (بضم مجلسي الأعيان والنواب) بمناسبة مئوية الدولة الأردنية في مبنى المجلس القديم: «نؤكد وقوفنا خلف الملك عبدالله الثاني، ندعم ونساند ونبارك كل جهد يقوم به، من أجل الحفاظ على أمن الوطن واستقراره، وسنتصدى بحزم وقوة، لكل يد مرتجفة خوانة تسعى للعبث بأمننا واستقرارنا، وتحاول النيل من بلدنا وقيادتنا الهاشمية، فالأردن خط أحمر، ومليكنا خط أحمر». وأضاف «أما أن يتسلل بعضهم تحت جنح الظلام ويعمل على استغلال عوز الأردنيين في هذه الظروف الصعبة التي يعاني منها الجميع على مستوى الوطن والإقليم والعالم، فهل هذا من صفات الرجولة، وهل في مثل هذه اللقاءات يظهر الولاء لجلالة الملك المفدى، هل اللعب بمشاعر الناس والظهور بمظهر الضحية من أخلاقنا ومبادئنا وقيمنا وشيمنا الأصلية».

وأضاف متحدثاً عن الأمير حمزة من دون تسميته «فبدلاً من أن يؤكد الولاء للملك المفدى يؤكد في لقاءاته الإعلامية كل ما كان يتحدث به في لقاءاته الأخرى والتي لا تختلف عما يفكر به كل من هو في خندق المعارضة المزيفة التي لا تسمن ولا تغني من جوع».

بدوره، قال رئيس مجلس النواب، عبدالمنعم العودات، إن الأردن حسم بالأمس أي مساس بأمنه واستقراره، مضيفاً أن الأردن بعث برسالة واضحة ضد المناوئين والمتزعجين من مواقفه السياسية بأنه سيبقى متماسكاً. وتابع «نقف مع الملك وولي عهده للمضي نحو مئوية جديدة، والشعب الأردني سيبقى متمسكاً بالمبادئ القائم عليها، ويضرب كل يد تتطاول على مملكته».

وتابع العودات: «سنواصل مسيرة الإصلاح الإداري والسياسي، وتعزيز مفهوم الإرادة السياسية عبر مراجعة التشريعات الناظمة للحياة السياسية في البلاد»، مشدداً بالقول «نحن على أبواب مئوية جديدة من عمر هذا البلد الصابر المرابط بأن نظامنا الهاشمي وبلدنا الأردن عصي على التامر والمكائد والفتن، وأن شعبه الملتف حول قائده، والمخافر في سبيل عزته وكرامته، ومستقبل أجياله سيظل قادرا بوعيه وانتمائه الوطني على التمسك بالمبادئ والقواعد المتينة التي أقيمت الدولة على أساسها».

من جانبه أكد نائب رئيس الوزراء، وزير الإدارة المحلية توفيق كريشان، أن الأردن لم يشهد يوماً تصفية لمعارضة ولا إقصاء ولا إلغاء لأي مكون سياسي مهما كانت أيديولوجيته طالما كان يعمل لغايات مشروعة وبوسائل سلمية. ولفت إلى أن الأردنيين استطاعوا أن يعبروا كافة الأزمات التي مرت بها بلدهم، حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم من تقدم في المجالات كافة.

الصفدي: هناك جهود لاحتواء الموقف داخل العائلة الهاشمية

الملكة نور الحسين: أصلّي لتظهر الحقيقة والعدالة

شرق غرب

غني سيطرح خريطة طريق للسلام الأفغاني

أظهرت وثيقة اطلعت عليها وكالة «رويترز»، أن الرئيس الأفغاني أشرف غني (الصورة)، سيطرح خريطة طريق لتحقيق السلام في بلاده، مؤلفة من ثلاث مراحل في مؤتمر إسطنبول، في إبريل/ نيسان الحالي. ويشمل مقترح غني في المرحلة الأولى إجماعاً على تسوية سياسية ووقف إطلاق نار بمراقبة دولية، فيما تشمل المرحلة الثانية إجراء انتخابات رئاسية وتشكيل «حكومة سلام» وتطبيق الترتيبات اللازمة للمضي قدماً في تبني نظام سياسي جديد. أما المرحلة الثالثة، فستتضمن بناء «إطار عمل دستوري، وإعادة دمج اللاجئين، وتحقيق التنمية».

(رويترز)

توقيف 5 نساء في فرنسا

أوقفت السلطات الفرنسية، ليل السبت-الأحد، في بيزييه في جنوب البلاد، خمس نساء، إحداهن يشتبه بتخطيطها لأعمال عنف، بينما الباقيات، وهن أم الموقوفة المستهدفة وشقيقاتها الثلاث، فقد تم توقيفهن لتواجدهن في المنزل، وفق ما كشفه مصدر قريب من التحقيق لوكالة «فرانس برس». وشدد المصدر على أن طبيعة العمل الذي كان يُخطط له لم تتضح بعد، ولكن على ما يبدو كان يستهدف كنائس في مونبلييه (جنوب).

(فرانس برس)

الجزائر تدعو الى تفاوض مباشر بين «البوليساريو» والمغرب

دعا وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم إلى مفاوضات مباشرة بين جبهة البوليساريو والمغرب، لتسوية النزاع حول الصحراء. واعتبر بوقادوم، في تصريحات صحافية، على هامش منتدى نُظم أول من أمس السبت، أن تعيين مبعوث أممي جديد «لا يكفي، ويجب أن يكون هناك مسار، وسنواصل القول بضرورة إجراء مفاوضات مباشرة وجدية بين طرفي النزاع».

(فرانس برس)

رئيس المجلس الأوروبي في ليبيا

بدأ رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال (الصورة)، أمس الأحد، زيارة إلى ليبيا، للتعبير عن الدعم للسلطة الليبية الجديدة. وشدد ميشال، لدى وصوله إلى ليبيا، على ضرورة إخراج المرتزقة والمسلحين من البلاد. وقال: «نشجع على إجراء الانتخابات في موعدها نهاية العام الحالي». ولم تعلن السلطات الليبية برنامج هذه الزيارة.

(فرانس برس)

شرطة ايرلندا الشمالية تدعو إلى الهدوء

دعت الشرطة في ايرلندا الشمالية، أمس الأحد، إلى التزام الهدوء، بعد تعرّض ضباط لهجوم بالمولوتوف والعاب نارية في ضواحي بلفاست، وإشعال النار في سيارات خلال ليلة ثانية من الاضطرابات، مساء أول من أمس السبت. واندلعت التوترات عندما سعى بعض أعضاء الهيئة التشريعية لأيرلندا الشمالية إلى توجيه اللوم إلى عشرين سياسياً من حزب «الشين فين» الجمهوري الذين حضروا جنازة رئيس المخابرات السابق، بوبي ستوري، في يونيو/حزيران الماضي، بينما قال مسؤولون آخرياً إنهم لن يحاكموا السياسيين بسبب انتهاكات مزعومة لقيود فيروس كورونا.

(أسوشييتد برس)

متابعة

حرص عربي ودولي على استقرار المملكة

استمر صدور المواقف العربية والدولية الداعمة للأردن وللملك عبد الله الثاني، منذ أن أعلنت السلطات مساء أول من أمس السبت، عن اعتقالات طاولت شخصيات كبيرة، وسط تأكيد الحرص على استقرار الأردن وأمنه. وبعد أن أصدرت دول عدة السبت بيانات أعربت فيها عن تضامنها مع القيادة الأردنية، تواصلت هذه البيانات والمواقف أمس. فقد أجرى أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، اتصالاً هاتفياً بالعاهل الأردني «أعرب خلاله عن دعم دولة قطر ووقوفها مع المملكة الأردنية»، وذلك بعد بيان للخارجية القطرية أكد الموقف نفسه. من جهتها، أكدت سلطنة عمان، في بيان لوزارة الخارجية، «ووقوفها التام إلى جانب المملكة بقيادة الملك عبد الله الثاني، ودعمها الثابت لكل ما من شأنه ضمان أمن الأردن الشقيق وسيادته واستقراره».

وعقب بيان لوزارة الخارجية، جدد العاهل المغربي محمد السادس، خلال اتصال هاتفي مع نظيره الأردني، «تضامنه التام والطبيعي مع الأردن ودعمه الكامل لكل القرارات التي اتخذها الملك عبد الله لاستتباب الأمن والاستقرار».

ومن تونس اكدت وزارة الخارجية دعمها الكامل ومساندتها المطلقة لما تتخذه القيادة الأردنية من قرارات وإجراءات تحفظ أمن البلاد واستقرارها. وفي ليبيا، أعرب المجلس الرئاسي عن تضامنه ودعمه التام ووقوفه إلى جانب المملكة الأردنية، مؤكداً «الروابط القوية والراسخة بين البلدين، ودعمه التام لكل ما يضمن سيادة المملكة وبحفظ أمنها واستقرارها».

وفي لبنان، أعلن الرئيس ميشال عون عن وقوف بلاده «إلى جانب الأردن ملكاً وشعباً، في وجه ما يمكن أن يؤثر على الاستقرار والأمان فيه». وفي أربيل، أبدى رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور البارزاني، في رسالة بعث بها إلى العاهل الأردني، دعمه الكامل لقرارات الأخير في حفظ أمن واستقرار بلاده. من جانبها، أعربت حركة «حماس» الفلسطينية عن تضامنها مع الأردن «في إطار الإجراءات الأخيرة التي اتخذها الملك عبد الله الثاني لحفظ أمن بلاده». كذلك أعربت وزارة الخارجية التركية، أمس، عن دعمها القوي للملك عبد الثاني، وأمن وازدهار الشعب الأردني.

من جهته، قال وزير الأمن الإسرائيلي، بني غانتس، إن الأحداث تندرج ضمن «الشؤون الداخلية للمملكة، الجار والحليف الاستراتيجي الذي نقيم معه علاقات سلمية». وأضاف أن «الأردن القوي والمزدهر يصب في مصلحة إسرائيل الأمنية والاقتصادية».

أعربت مختلف المواقف عن دعم القرارات التي اتخذها الملك

وياتي ذلك بعدما كانت قد أصدرت دول عدة أخرى بيانات السبت، دعماً للقيادة الأردنية، بما في ذلك الولايات المتحدة، إذ أعربت وزارة الخارجية الأميركية عن «دعم الولايات المتحدة الكامل للعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني»، مشددة على أنه «شريك رئيسي لواشنطن ندعمه بشكل كامل»، وفق ما قال المتحدث باسم وزارة الخارجية نيد برايس في رسالة بالبريد الإلكتروني.

وفي الرياض، أكد الديوان الملكي السعودي في بيان «وقوف المملكة التام إلى جانب الأردن الشقيق ومساندته الكاملة بكل إمكاناتها لكل ما يتخذه الملك عبد الله الثاني والأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد، من قرارات وإجراءات لحفظ الأمن والاستقرار ونزع فتيل كل محاولة للتأثير فيهما». وهو الموقف نفسه الذي أكده ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة في بيان، والكويت والإمارات عبر بيانين لوزارتي الخارجية في الدولتين، واليمن كذلك عبر بيان لوزارة الخارجية في الحكومة الشرعية.

وفي القاهرة، أعربت الرئاسة المصرية في بيان، عن «تضامنها الكامل ودعمها للأردن بقيادة الملك عبد الله الثاني للحفاظ على أمن واستقرار المملكة»، مشددة على أن «أمن واستقرار الأردن جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري والعربي».

وفي رام الله، قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في بيان، إننا «نثق إلى جانب الأردن ملكاً وحكومة وشعباً، وندعم القرارات التي اتخذها الملك عبد الله الثاني لحفظ أمن الأردن وضمان استقراره»، معتبراً أن «أمن الأردن واستقراره مصلحة فلسطينية عليا». وفي بغداد، أكدت وزارة الخارجية العراقية في بيان: «وقوف الحكومة إلى جانب مملكة الأردن بقيادة الملك عبد الله الثاني في أي خطوات تتخذ للحفاظ على أمن واستقرار البلاد ورعاية مصالح الشعب الأردني، بما يعزز حضوره، عبر الارتكان للإجراءات التي تنتهي لبسط هيبة الدولة».

بدوره، اعرب الامين العام لجامعة الدول العربية أحمد ابو الغيط «عن التضامن التام مع الإجراءات التي اتخذتها القيادة الأردنية لصيانة أمن المملكة والحفاظ على الاستقرار»، مؤكداً «ثقته في حكمة القيادة وحرصها على تأمين استقرار البلاد بالتوازي مع احترام الدستور والقانون»، وذلك بحسب ما ذكرت جامعة الدول العربية، في بيان على صفحتها بموقع «فيسبوك»، كذلك أكد الأمين العام «لمجلس التعاون الخليجي»، نايف الحجرف، في بيان، «وقوف المجلس مع المملكة الأردنية ودعمها لكل ما تتخذه من إجراءات لحفظ الأمن والاستقرار في المملكة»، مشدداً على أن «أمنها من أمن دول مجلس التعاون». وفي السياق ذاته، أكد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، يوسف بن أحمد العثيمين، في بيان، «وقوف المنظمة ومساندتها لجميع الإجراءات التي يتخذها الملك عبد الله الثاني وولي عهده الأمير الحسين بن عبد الله الثاني لحفظ الأمن والاستقرار في الأردن».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، الأناضول)

رصد

بلد لم يعتد أزمات مماثلة

عمّان ـ العربي الجديد

يتواصل الترقب في الأردن لحجم تداعيات ما جرى أول من أمس السبت، بعد الإعلان عن إحباط مخطط لزعزعة الاستقرار متورط فيه ولي العهد السابق، الأمير حمزة بن الحسين، بحسب الرواية الرسمية. وبينما تستمر التحقيقات، ما يعني أن قائمة المعتقلين قد لا تكون نهائية، خصوصاً أن السلطات لم تصدر لائحة كاملة بأسمائها، فإن الأنظار تتجه إلى داخل الأسرة الهاشمية نظراً لكون ما جرى في اليومين الماضي غير مسبوق في تاريخ المملكة، وضمن عائلة الملك الراحل الحسين بن طلال. ولم يعتد الأردن على مثل هذه الأزمات والخلافات بين العائلة الحاكمة أو حتى الانقلابات، وربما المحاولة الوحيدة التي كانت واضحة وقعت في 14 إبريل/ نيسان عام 1957 عندما هرب إلى سورية عدد كبير من الضباط في الجيش، على رأسهم علي أبو نوّار، رئيس أركان حرب الجيش في الفترة الأخيرة شابها التوتر»، مضيفاً أنه كان هناك أيضاً موقف متزامن مع الإدارة الأميركية السابقة برئاسة دونالد ترامب، ما قبل (جو) بايدن والمتعلقة بصفقة «القرن». ويرأي الشناق، فإن موقع الأردن الجيوستراتيجي، وموقفه الثابت تجاه القضية الفلسطينية في المنطقة، يجعله دائماً في دائرة الاستهداف، مشيراً إلى أن «الأمور الآن بيد القوات المسلحة، وهي التي تمسك بزمام الأمور».

بدوره، رأى الباحث الاستراتيجي الأردني، عامر السبايلة، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «ما حدث يوم السبت يجب أن ينظر إليه من خلال جزئيتين، فالاستقرار المباشر على الأرض لا تغير فيه، والموضوع أقل من عادي، لكن ما جرى أحدث شرخاً لا حاجة له، ولم يعتده الأردنيون». وقال «يوم السبت، كان هناك حدثان، فلأول مرة في تاريخ الدولة يصدر بيان بطريقة مقتضبة تثير الشكوك، ويفتح باب التساؤلات والتحليل، والمتعلق برئيس الديوان الملكي السابق باسم عوض الله، وهو الشخص الذي كان موضع خلاف قبل 10 سنوات». وأشار إلى أن ما نشرته صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، بعد البيان، «أحدث بلبلة في المعلومات بعد ظهور قصة مختلفة من مكان آخر، وتلا ذلك بيان من الجيش، وهو بيان نادر يوجه للأردنيين».

وبحسب السبايلة، فإنه «سياسياً كان من الأفضل تجنب ما حدث، كونه يساهم في خلق شرخ في استقرار المؤسسات، فهذه البلاد لم تشهد منافسات داخلية، وكان العنوان دائما هو الاستقرار». وشدد على أنه «لن يحدث شيء على الأرض، لكن دائماً يجب أن تكون الأوضاع أكثر تماسكا». وأضاف «قوة الأردن في فكرة وحدته. في الأردن هناك متعلقة بأمن واستقرار البلاد، وبالتالي صورة أكثر وضوحاً». واعتبر الشناق أن «الأردن مستهدف من عدة أطراف، وعلى رأس ذلك إسرائيل، والعلاقات مع الإسرائيليين في الفترة الأخيرة شابها التوتر»، مضيفاً أنه كان هناك أيضاً موقف متزامن مع الإدارة الأميركية السابقة برئاسة دونالد ترامب، ومن قبله هرب الضابط نذير رشيد، الذي كان قائداً للفصيل الذي طوّق الأمن العام في عمّان، ولم ينجح الانقلاب المخطط ضد الملك الراحل الحسين.

واعتبر الأمين العام للحزب «الوطني الدستوري»، أحمد الشناق، في حديث لـ«العربي الجديد»، أمس أن «مثل هذه الأحداث (في إشارة إلى ما جرى من اعتقالات يوم السبت) لا تؤثر على استقرار الأردن القوي بتلاحم شعبه»، لافتاً إلى أن الدولة تمتلك منظومة أمنية متميزة. وقال إن «ما حصل يوم السبت قد تكون له تفاصيل عديدة، وداعياً الجميع إلى «انتظار نتائج التحقيقات الأمنية، والتي قد تكشف قضايا

لم تؤثر الخلافات على الوضع الأمني في الأردن (خليل مزرعاوي/ فرانس برس)

اتفاق على النظام، والخلاف هو على تلبية المطالب الإصلاحية السياسية والاقتصادية، وما حدث يجب تجاوزه بشكل ممنهج من قبل الحكومة والسلطات».

من جهته، اعتبر المحلل الأردني لبيب قمحاوي، في حديث لوكالة «أسوشييتد برس»، أن ولي العهد السابق الأمير حمزة بن الحسين (مواليد 1980) تجاوز خطاً أحمر من خلال الإشارة إلى أنه قد يكون بديلاً للملك (عبد الله الثاني) الذي حكم لفترة طويلة. وقال «هذا شيء لا يقبله الملك ولا يتسامح معه. هذا هو السبب في أننا نشهد الآن ما حدث. هذا الملف مغلق الآن بشكل أو بآخر».

واعتبر نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «هيومن رايتس ووتش»، أدم كوغل، أن هناك تراجعاً بطيئاً، لكنه مطرد في الحريات الشخصية في الأردن في السنوات الأخيرة. وقال «ليس هناك شك في أن هناك تدهوراً حقيقياً في مساحة المحادثات السياسية الحساسة وفيما يتعلق بالحريات الأساسية. لقد وصلنا إلى نقطة منخفضة حقيقية». وفيما كانت الحياة طبيعية أمس في الأردن، حيث شهدت الأسواق وسط العاصمة عمان ازدحامات، قال حسن أبو علي، وهو أقدم بائع صحف ومجلات وسط العاصمة الأردنية عمّان، لوكالة «فرانس برس»، إن «الأردن بلد كبير بقيادته وأمنه وجيشه ولن تهزمه مثل هذه الأعمال والأفعال». وقال الموظف المتقاعد عمران أحمد: «صراحة أنا لم أصدق أذني عندما سمعت الخبر يوم أمس (السبت). من يجرؤ أن يؤذي هذا البلد الآمن الذي لطالما كان ملاذاً لإخوته العرب، من فلسطينيين وعراقيين وسوريين والكثير غيرهم». وأضاف «نحن مع هذا البلد، مع قيادته، مع جيشه وأمنه واستقراره، وندين وتستنكر أي فعل أو أي محاولة لزعزعته».

على الرغم من المساعي الهادفة لجمع الأطراف التونسية حول طاولة الحوار، ولا سيما من قبل الاتحاد التونسي للشغل، جاءت خطوة الرئيس قيس سعيّد الأخيرة برفضه المصادقة على قانون المحكمة الدستورية ورده إلى البرلمان، لتضيف المزيد من الصعوبات

حوار تونس
فرصة أخرى يتم إجهاضها

رد سعيّد قانون المحكمة الدستورية المعدل إلى البرلمان (الشاذلي بن إبراهيم/Getty)

تونس ـ **وليد التليلي**

بعدما سيطرت أجواء من التفاؤل النسبي خلال الأيام الماضية، على الساحة التونسية المتوترة، بشأن إمكانية عقد الحوار الوطني، خصوصاً أن المشاورات السياسية بشأنه تمكنت من تحقيق نقاط تفاهم عدة، أعاد الرئيس التونسي، قيس سعيّد، مشاورات الحوار المنتظر إلى المربع الأول. وفاجأ سعيد ليل السبت - الأحد، البرلمان، برسالة مطولة رفض فيها تعديلات أقرها البرلمان في 25 مارس/آذار الماضي، لتقليص عدد الأصوات المطلوبة لانتخاب أعضاء المحكمة الدستورية، من 145 صوتاً إلى 131. وكان البرلمان فشل على مدى السنوات الأخيرة في كل محاولات انتخاب الأعضاء الثلاثة المتبقين من أربعة أعضاء ينتخبهم، بسبب تفتت الكتل البرلمانية وخلافاتها والعجز عن تجميع الأغلبية الكبيرة. ولكي يدخل القانون المعدل حيز التنفيذ، يحتاج إلى مصادقة رئيس الجمهورية. وذكر بيان صادر عن الرئاسة التونسية، مساء السبت، أن سعيّد رد قانون المحكمة المعدل إلى رئيس البرلمان راشد الغنوشي، من أجل إعادة التصويت عليه في قراءة ثانية. وعزا سعيّد موقفه إلى خروقات دستورية شابته، داعياً إلى احترام كل المقتضيات الدستورية من دون تأويلات غير علمية وغير بريئة، على حد وصفه. وإذا كان موقف سعيّد غير مفاجئ، إلا أنّ صيغة الرسالة وتوقيتها ومبرراتها، جاءت لتجهض مساعي تقريب وجهات النظر التي كان يقودها بشكل خاص «الاتحاد العام التونسي للشغل»، والهادفة إلى الحد من حالة التوتر بين الرئاسات الثلاث؛ الجمهورية والبرلمان والحكومة. مع العلم أنّ منسوب التفاؤل كان قد ارتفع بعد مكالمة هاتفية الأسبوع الماضي، سأل فيها سعيّد عن صحة الغنوشي، بعد شائعات عن إصابته بوعكة صحية. ويتساءل مراقبون في تونس بعد هذه التطورات، عن كيفية تجاوز الأزمة، في ظلّ المعطيات الجديدة، وما إذا كان هناك وسطاء بإمكانهم بحث أرضية مشتركة تقرّب وجهات النظر، خصوصاً أن وضع البلاد لم يعد يحتمل مزيداً من الانتظار والتعطيل.

وكان الأمين العام المساعد لـ«اتحاد الشغل»، سامي الطاهري، أكد أول من أمس السبت، لوكالة الأنباء التونسية «وجود مساع للاتحاد، تهدف إلى رفع الحواجز أمام إطلاق الحوار الوطني بين الرئاسات الثلاث». وذكر الطاهري أنّ الأمين العام للمنظمة النقابية، نور الدين الطبوبي، «أجرى لقاءات واتصالات بالرئاسات الثلاث، في مساع ترمي إلى إذابة الجليد بينها»، معرباً عن أمل الاتحاد «في أن توفق جهوده إلى جمع الرئاسات والجلوس إلى طاولة الحوار».

وكانت معلومات حصلت عليها «العربي الجديد»، أفادت برغبة المنظمة النقابية، في بدء أولى خطوات الحوار، خلال الأسبوع الحالي، وإطلاقه قبل دخول شهر رمضان (13 إبريل/نيسان الحالي). وقد طرحت بعض الدوائر كذلك، فكرة لقاء أولي بين حركة «النهضة» والكتلة الديمقراطية المكونة من «حركة الشعب» وحزب «التيار الديمقراطي»، ثمّ تلتحق بها بقية الأحزاب، ولكن تم استبعاد الفكرة.

مع العلم أن تفاصيل المبادرة الأصلية التي كان «اتحاد الشغل» اقترحها، ووجهها مطلع شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي، إلى سعيّد، تتضمن إرساء هيئة حكماء تضم عدداً من الشخصيات الوطنية المستقلة من الاختصاصات كافة، تتولى مهام الإشراف على حوار وطني يقود إلى إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية من أجل إنقاذ البلاد. ودعا الاتحاد في مبادرته، إلى أن تخضع الهيئة المذكورة، إلى إشراف رئاسة الجمهورية، بشرط ألا يترشح أعضاؤها إلى المناصب السياسية.

في السياق، قالت مصادر حزبية لـ«العربي الجديد»، إنه تم التداول في كواليس المشاورات بشأن الشخصية الأولى المقترحة لتكون ضمن الهيئة، وهو رئيس البرلمان السابق محمد الناصر، الذي تولى رئاسة الجمهورية بعد وفاة الرئيس السابق الباجي قائد السبسي، وذلك لقرب الناصر من «اتحاد الشغل»، ولكونه شخصية توافقية، قادت في السابق مفاوضات شاقة، قبل الثورة وبعدها، وهو حالياً بعيد عن أي انتماءات أو نشاطات حزبية. بالإضافة إلى أنّ سعيّد، أبدى حفاوة في استقباله قبل أيام، بمناسبة صدور كتابه «جمهوريتان، تونس واحدة»، وأشاد بخصاله، واصفاً إياه بأنه «من أصحاب العزائم الصادقة التي يمكن البناء معها».

ولكن على الرغم من هذا التوافق حول هذه الشخصية، فقد أثار الكتاب الموجّه من سعيّد لمجلس النواب بخصوص المحكمة الدستورية، ردود فعل عدة مستاءة، بسبب إشارته إلى وجود محاولة انقلاب من طرف نواب من حركة «النهضة» وحزب «تحيا تونس» الذي يرأسه رئيس الحكومة الأسبق يوسف الشاهد، وهو ما ضرب هذه الوساطة الممكنة التي كان يمكن أن تلعب دوراً مهماً في هذه الظروف الصعبة. ومن المرجح أن يؤدي الوضع الجديد إلى تأجيل عملية الحوار برمتها إلى وقت لاحق، وربما يجهضها تماماً في صيغتها الحالية.

> من المرجح أن يؤدي الوضع الجديد لتأجيل عملية الحوار

> وقائع عدة تثبت أن سعيّد يريد الاستفراد بتأويل الدستور

وفي هذا الإطار، اعتبر المحلل السياسي التونسي، قاسم الغربي، أنه «بقراءة المواقف والرسالة التي بعثها سعيّد، يمكن القول إنّ الحوار الوطني انتهى»، مشيراً إلى أنه «تم إجهاض الحوار قبل أن يبدأ، أي بالشكل الذي يكون سعيّد مشرفاً عليه تحديداً». وذكّر بأنّ «اتحاد الشغل» كان «لوّح سابقاً بإمكانية القفز فوق مشاركة رئاسة الجمهورية، وتنظيم الحوار الوطني بمعيّة منظمات أخرى كما حصل في عام 2013، بسبب قناعة راسخة لدى المنظمة النقابية بضرورة إجراء الحوار بشكل عاجل، لسوء الأحوال الاقتصادية، وتأزم الوضع الاجتماعي، وإمكانية انفجار الأمور».

ولاحظ الغربي أنّ قبول سعيّد بمبادرة «اتحاد الشغل» كان «لتفادي الحرج مع المنظمة النقابية»، مبيناً أنه «بحسب بعض الآراء، فإنّ الاتحاد كان سيعلن انفصاله عن سعيّد في حال رفضه للمبادرة التي قدمها، وربما يكون الرئيس التونسي قد استبق هذا الأمر بإعلان قبول الحوار من دون أن تكون لديه رغبة في ذلك، ما يعني أنه قبله شكلياً، ولكن عملياً كان يرفضه، خصوصاً بالشكل المقدم به، والذي يقضي بجمع كل الأطراف السياسية». وبحسب الغربي، فإنّ موقف سعيّد، يبيّن أنه «لا يريد إرساء المحكمة الدستورية».

ورأى المتحدث نفسه أنّ «الكرة حالياً في ملعب مجلس نواب الشعب، إذ لا يزال بالإمكان إرساء المحكمة الدستورية إن كانت هناك رغبة وصدق في ذلك من قبل النواب»، مشيراً إلى أنه «في حال انتخاب 3 أعضاء والتصويت عليهم في جلسة مقرر عقدها في 8 إبريل/نيسان الحالي، فعندها ينتقل الضغط من البرلمان، بوصفه معطلاً للمحكمة، إلى رئيس الجمهورية».

ويلتقي الأمين العام لـ«حركة الشعب»، زهير المغزاوي، مع قراءة «اتحاد الشغل»، بضرورة الذهاب إلى الحوار. وقال في حديث مع «العربي الجديد»، إنه «لمس لدى العديد من الأحزاب رغبة حقيقية في ذلك، وإرادة في تذليل الصعوبات. فليس هناك خيار سوى الجلوس على طاولة حوار تبحث مخارج للأزمة الحالية». ولكن المغزاوي لا يستطيع الجزم بشأن قرب انعقاد الحوار أو تأجيله، مقراً بـ«وجود صعوبات فعلية، ولكن هناك مساع للاتحاد خلال هذه الفترة لتجاوز هذه الصعوبات».

وحول الموقف من مشاركة بعض الأحزاب في الحوار المفترض، أكد المغزاوي أن ليس لحركته «فيتو» على أي حزب أو طرف سياسي، وحركته «مستعدة للمشاركة في حوار شامل».

في هذه الأثناء، أوضح الأمين العام لـ«الحزب الجمهوري»، عصام الشابي، ما يعنيه أن يردّ رئيس الجمهورية مشروع تعديل قانون المحكمة الدستورية إلى البرلمان. وكتب في منشور عبر صفحته بموقع فيسبوك: «من الناحية الدستورية، يبقى ذلك حقاً مطلقاً يكفله الدستور لرئيس الجمهورية لرد أي مشروع قانون إلى مجلس نواب الشعب لقراءة ثانية. لكن ذلك يعني سياسياً رفضه لاستكمال بناء الهيئات الدستورية وتحويل حالة الفراغ إلى أمر واقع، يحاول تطويعه لفائدته في صراعه السياسي الذي يبدو أنه تحول إلى أولوية الأولويات لديه، ولو كان ذلك على حساب استقرار البلاد وتقدمها في مسار الانتقال الديمقراطي. ومما يعزز هذه الخشية، هو أنه من خلال هذا الرد، فإن رئيس الجمهورية يأمل في بقاء قانون المحكمة الدستورية على حاله، وهو يعلم أن مجلس نواب الشعب الحالي (والذي سبقه أيضاً)، فشل في توفير نصاب الـ145 نائباً إلا لمرشحة وحيدة (روضة الورسيغني)».

بدوره، اعتبر القاضي السابق، أحمد صواب، في تصريح لإذاعة «إكسبرس أف أم» الخاصة، أمس، أنّ «العديد من الوقائع والأفعال والأقوال، تثبت أنّ الرئيس يريد الاستفراد بتأويل الدستور، حتى يكون قاضياً دستورياً، ويحكم بالفساد على من يريد من دون أدلة». وتابع صواب أن سعيّد «قام باقتناص سلطات رئيس الحكومة وافتكاكها في ما يتعلق بتركيبة حكومته، كما أنه يرى نفسه فوق البرلمان وله حق النقض تجاه السلطة التشريعية، خصوصاً في مسألة رفض أداء اليمين بالنسبة للوزراء المصادق عليهم من البرلمان». وقال صواب إنّ رئيس الدولة من الناحية الدستورية «يقوم بتأويل غريب للدستور، كما أنه يريد الحكم بمفرده من الجانب السياسي». وعما إذا كان رئيس الجمهورية يتخوف من إمكانية عزله في حال إرساء المحكمة الدستورية، اعتبر صواب أنّ «خطابات سعيّد أمام الجيش والأمن، وكذلك أمام الجماهير تثبت أن النفس المؤامراتية لديه تجعله يرفض ويشكك في كل شخص أو سلطة يمكن أن تكون مضادة له».

وعلى الرغم من هذه التوترات المستجدة، لا يبدو أن مشروع الحوار أجهض تماماً، لأنّ الجميع باستثناء الرئيس ربما، مجبر على الذهاب في هذا الاتجاه. فـ«اتحاد الشغل» مجبر لأن مصداقيته وأهميته التاريخية في الميزان، والظرف الاجتماعي الدقيق جداً يحتم عليه ذلك. أما الائتلاف الحاكم؛ «النهضة» و«قلب تونس» بالخصوص، فمحاصر ولا يستطيع إحراز أي تقدم يذكر في البرلمان، بالإضافة إلى التوتر الدائم، وتكرار محاولات سحب الثقة من الغنوشي، وشلل المؤسسة التشريعية. في حين أن المعارضة المسؤولة، تخشى تحمل تبعات التعطيل على الأزمة الاقتصادية والصحية الخانقة، ولا ترى في حل البرلمان إنقاذاً ممكناً لها، وستدفع ثمن ذلك عاجلاً أم آجلاً. بينما رئيس الحكومة هشام المشيشي، محاصر ومقيّد على الرغم من محاولاته لكسر هذا الحصار أخيراً من خلال مشاورات واتفاقات مع «اتحاد الشغل» ورجال الأعمال. ولذلك، فالكل أمام الخوف من غضب يتصاعد في الشارع، وقد يعصف بالجميع، وليس هناك من حل، إلا بإجراء الحوار سريعاً، وبعث رسائل تطمئن التونسيين.

متابعة

سد النهضة: السودان يتمسك بمواقفه

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

تمسك السودان، مع انطلاق مفاوضات سد النهضة في كينشاسا عاصمة الكونغو الديمقراطية أمس الأحد، برفضه ملء إثيوبيا بشكل أحادي السد، وذلك بعد ساعات من إعلان رئيسة إثيوبيا ساهلي وورك زودي، أن أديس أبابا تجري الاستعدادات للمضي قدماً في المرحلة الثانية من ملء السد. وانطلقت جولة جديدة من المفاوضات بشأن سد النهضة الإثيوبي في كينشاسا، أمس الأحد، بمشاركة وزراء الخارجية والري في كل من السودان ومصر وإثيوبيا. وكانت الدول الثلاث فشلت في التوصل إلى اتفاق حول ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي، ما دفع الخرطوم لمقاطعة المفاوضات في جولاتها الأخيرة، والمطالبة بمنح دور أكبر لمراقبي الاتحاد الأفريقي لتقريب وجهات النظر. واقترحت الخرطوم ضم الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي للوساطة الأفريقية، لتحريك جمود المفاوضات، وهو المقترح الذي أيدته مصر ورفضته إثيوبيا.

وذكرت وكالة الأنباء السودانية أن الوفد الفني السوداني عقد اجتماعاً مع مسؤولي الاتحاد الأفريقي والرئاسة الكونغولية، قبل انطلاق المفاوضات. وأشارت إلى أن الاجتماع عقد بطلب من الوفد السوداني «لتأكيد موقف الخرطوم وشواغلها»، مضيفة أن تلك الشواغل «شملت ضرورة تعديل وتحديد منهجية فعالة للوساطة، وتسهيل التفاوض بين الدول الثلاث، وعدم قبول الملء الأحادي المعلن من إثيوبيا». ونقل بيان لوزارة الخارجية السودانية، عن وزير الري والموارد المائية ياسر عباس قوله، إن «إثيوبيا رفعت السقف للمطالبة ببحث قسمة مياه النيل»، فيما أكدت وزيرة الخارجية السودانية، مريم المهدي، ضرورة التوصل إلى اتفاق قبل الملء الثاني لسد النهضة في يوليو/ تموز المقبل. وكانت وورك زودي أعلنت، السبت الماضي، أن بلادها تجري الاستعدادات للمضي قدماً في المرحلة الثانية من ملء سد النهضة. وقالت إن «تطوير نهر النيل مسألة وجودية بالنسبة لإثيوبيا، حيث إنه يساهم في توفير موارد المياه السطحية في البلاد بمقدار الثلثين». ودعت البلدان المجاورة إلى «التعاون من أجل الاستخدام العادل، والمعقول للموارد».

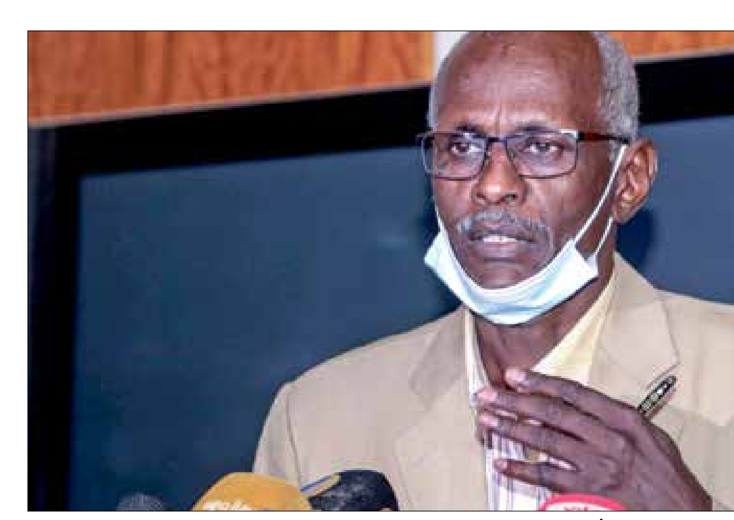
الوزير السوداني ياسر عباس: إثيوبيا رفعت سقف مطالبها (محمود حجاج/الأناضول)

والثلاثاء الماضي، قال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إن «العمل العدائي ضد أي دولة قبيح، وله تأثيرات تمتد لسنوات»، لكنه أضاف، في لهجة تصعيدية نادرة، ملوحاً بالحل العسكري للمرة الأولى: «محدش يقدر ياخد نقطة مياه من مصر، ولو حصل فالمنطقة ستدخل في حالة عدم استقرار لا يتخيلها أحد.. ومحدش يتصور إنه بعيد عن قدرة مصر».

رصد

ليبيا: كتلة الوسط تهدد بالقضاء
رفض لتفرد عقيلة صالح

طرابلس ـ **العربي الجديد**

أعلنت كتلة الوسط في مجلس النواب الليبي، أمس الأحد، عزمها على اتخاذ إجراءات قانونية عبر القضاء لـ«وقف» قرارات رئيس المجلس عقيلة صالح، بالتنسيق مع كتلة المسار الوطني النيابية «ما لم يصحح الوضع». وجاء بيان الكتلة بعد إعلان لجنة المناصب السيادية، المشكّلة بقرار فردي من صالح، فتح باب الترشح للمناصب السيادية، الخميس الماضي، وفرز ملفات المرشحين ومطابقتها للشروط والمعايير، قبل عرضها على مجلس النواب لاعتمادها، على الرغم من اتفاق لجنة مؤلفة من 13 ممثلاً عن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة على تشكيل لجنة مشتركة من الطرفين لفتح باب الترشح للمناصب السيادية، في بوزنيقة المغربية.

وأكدت كتلة الوسط، في بيان، رفض أعضائها، البالغ عددهم 27 نائباً «استغلال» صالح للمجلس لـ«تحقيق مكاسب شخصية أو جهوية أو عرقلة مسارات الحل». ولفتت إلى أنّ سعيها يأتي لاستكمال المجلس «استحقاقاته على أكمل وجه، بإرادة جماعية يشارك في صنعها كلّ النواب بكلّ اختلافاتهم السياسية والجهوية».

وكانت مصادر برلمانية أعلنت، لـ«العربي الجديد»، قبل أيام، استعداد «الوسط» بالتنسيق مع «المسار الوطني»، أكبر كتلتين في مجلس النواب، للطعن في قرار صالح، وكلّ القرارات السابقة التي اتخذها بشكل فردي.

وذكر بيان «الوسط» أنّ قرارات صالح ومواقفه «تثير القلق لأنّها تتم من دون المرور عبر قاعة المجلس» مؤكدة أنّ ما يصدر بتكليف لجان نيابية وتسييرية لمؤسسات وإقالة أخرى، وتصريحات وتوجيهات للحكومة باسم المجلس، وغيرها، خطوات فردية. وذكرت عدداً من مخالفات صالح «التي تعدّ تعدياً على صلاحيات المجلس مجتمعاً»، ومنها تشكيل لجنة مؤقتة للحقوق والحريات العامة، ولجان إدارة المؤسسات التابعة للبرلمان، بالإضافة إلى تشكيل عدد من اللجان النيابية المختلفة «آخرها لجنة المناصب السيادية».

وحول لجنة المناصب السيادية، أكدت الكتلة أنّه قرار يتعارض ومخرجات لجنة الحوار في بوزنيقة في المغرب، وأنّ «ما يجريه رئيس المجلس من مشاورات واتفاقات داخلية وخارجية من دون المرور بالقاعة لا أثر شرعياً له، ولن يعتدّ المجلس به». وأضافت أنّ «الزيارات الخارجية، وأيّ وفود تشكل باسم مجلس النواب، غير قانونية، ولن تقبل نتائج عملها ما لم تصدر عن القاعة».

تقرير

المحاصصة تعقّد تطبيق قرار البرلمان
العراق: أزمة المناصب بالوكالة

> تواجه الحكومة العراقية معضلة بشأن تطبيق قرار البرلمان إنهاء مناصب الدرجات الخاصة التي تُدار بالوكالة

بغداد ـ **عادل النواب**

باتت الحكومة العراقية، برئاسة مصطفى الكاظمي، ملزمة بحسم ملف المناصب التنفيذية التي تدار بالوكالة في البلاد منذ سنوات طويلة، قبل الثلاثين من يونيو/حزيران المقبل، وذلك بعد تمرير البرلمان بنداً ملزماً للحكومة، ضمن موازنة العام 2021 التي تم التصويت عليها قبل أيام، بشأن إنهاء ملف المناصب التي تدار بالوكالة، وتسمية مسؤولين أصليين لها. وسيفتح هذا الأمر مجدداً صراع المحاصصة الحزبية والطائفية، المعتمد في العملية السياسية في العراق منذ 2003.

وفي الساعات الأخيرة، وقبيل تمرير الموازنة مساء الأربعاء الماضي في مجلس النواب، أضافت رئاسة البرلمان مادة جديدة تحت الرقم 21، تُلزم الحكومة بإرسال أسماء المكلفين بمناصب الهيئات المستقلة والدرجات الخاصة إلى البرلمان، بموعد أقصاه 30 يونيو المقبل، لإنهاء إدارة تلك المناصب بالوكالة. ويقصد بالدرجات الخاصة وكلاء الوزراء والمدراء العامون ورؤساء الهيئات، ومناصب أخرى في مؤسسات الدولة. ويتراوح عددها بين ألف و1500 منصب، لكن ما يدار منها بالوكالة يقدر بأكثر من 700 وفقاً لمصادر حكومية عراقية، رجحت أن تبدأ المفاوضات بشأنها بين القوى السياسية من جهة، وحكومة الكاظمي من جهة أخرى، بعد جلسة مجلس الوزراء المقررة غداً الثلاثاء، أو نهاية الأسبوع الحالي.

وقال مسؤول في مكتب رئيس الوزراء، لـ«العربي الجديد»، إن «اختيار الأسماء الجدد لشغل المناصب سيتم من خلال مراعاة التوازن المكوناتي»، في رد يحمل إشارة إلى المحاصصة الطائفية في تلك المناصب. وأضاف أن «رئيس الوزراء سيتشاور مع القوى الرئيسية في البرلمان»، مشيراً إلى أن «عملية الاختيار للمناصب الأصلية في الوزارات والهيئات ستكون من داخل تلك المؤسسات والوزارات وليس من خارجها». ورجح أن تبدأ المشاورات بعد اجتماع رئاسة الوزراء الثلاثاء المقبل، أو نهاية الأسبوع المقبل، و«سيكون هناك تفاهم حول المناصب لحسم موضوعها قبل الموعد الذي حدده البرلمان نهاية يونيو المقبل».

ووسط توقعات بأن تُشعل الدرجات الخاصة صراعاً سياسياً جديداً بين القوى النافذة لا يقل حدة عن التنافس السابق حول تسمية الوزراء، أكد النائب عن تحالف «سائرون» محمود الزجراوي أن «إلزام البرلمان الحكومة بإنهاء أزمة المناصب التي تدار بالوكالة لم يكن الأول، إذ سبق أن ألزم الحكومة السابقة بهذا الأمر في موازنة 2019، لكنها لم تفعل ذلك، بسبب خلافات حادة حالت دون حسم الموضوع، وسكت الجميع بعدها على هذه الفقرة في الموازنة». وأضاف الزجراوي، لـ«العربي الجديد»، أن «المشكلة تتلخص في وجود جهات سياسية تهيمن على عدد كبير من الدرجات الخاصة، وتديرها منذ سنوات طويلة بالوكالة، ولا تريد إنهاء هذا الملف، وتعمل على عرقلته، حتى تبقى هيمنتها داخل الدولة العراقية، فيما هناك قوى سياسية أخرى تضغط لإنهاء هذه الهيمنة قبل الانتخابات» المقرر أن تجرى في أكتوبر/تشرين الأول المقبل.

> ينتظر أن يرفع الملف حدة المحاصصة الحزبية والطائفية

> اتهامات لجهات سياسية بالسيطرة على هذه المناصب

واعتبر أن «قرار البرلمان سيطلق حراكاً واسعاً من أجل إنهاء الملف، وبخلاف ذلك سوف تعرض الحكومة نفسها إلى المساءلة والمحاسبة، كونها خرقت أحد بنود قانون الموازنة». وأقر بأن «فتح قضية الدرجات الخاصة والمناصب التي تدار بالوكالة، سيفتح باباً كبيراً للخلافات السياسية والصراعات على تلك المناصب والدرجات، لكن هذا الأمر يجب أن يحسم بأسرع وقت».

وفي تأكيد على بدء صراع مبكر على المحاصصة الطائفية حول تلك المناصب، قالت النائبة عن «تحالف القوى العراقية» انتصار الجبوري إن «هناك تهميشاً واضحاً للمكون السني بالدرجات الخاصة، وهذا التهميش يجب أن يحل، من خلال تسلم شخصيات من المناطق المحررة لبعض المناصب، خصوصاً أن بعض تلك الدرجات والمناصب، تهيمن عليها قوى سياسية محددة منذ سنوات طويلة». وأضافت الجبوري، لـ«العربي الجديد»: «بكل تأكيد، فإن فتح هذا الملف من قبل الحكومة العراقية، سيولد خلافات بين كافة القوى السياسية للحصول على حصصها من الدرجات الخاصة، خصوصاً أن الكتل السياسية التي تهيمن على تلك الدرجات، ستضغط وتخلق المشاكل من أجل منع تمرير مهمة إغلاق أزمة المناصب التي تدار بالوكالة، وهي بالمئات».

واتهم النائب عن الحزب «الديمقراطي الكردستاني» ديار برواري، جهات سياسية، لم يسمها، بـ«السيطرة على المناصب الخاصة بالدولة عبر الوكالة». وقال، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن «البرلمان مصمم هذه المرة على حسم ملف الدرجات الخاصة مهما كلف الثمن». وأضاف «بكل تأكيد حسم ملف الدرجات الخاصة والمناصب العليا سيكون بالتشاور والاتفاق بين القوى السياسية، دون تهميش لأي طرف سياسي».

في المقابل، توقع المحلل السياسي أحمد الشريفي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن يفتح ملف الدرجات الخاصة والمناصب التي تدار بالوكالة، «خلافات وصراعات جديدة بين القوى السياسية على هذه المناصب، خصوصاً مع قرب الانتخابات البرلمانية».

لم يطبق قرار سابق للبرلمان لإنهاء المناصب التي تدار بالوكالة (صباح عرار/فرانس برس)

خاص

التوتر الصامت مع الإمارات: النظام المصري يحتاط

> بدأت السلطات المصرية إعداد تقارير بشأن شخصيات رفيعة المستوى، تنتمي لجهات حساسة، زارت الإمارات أخيراً

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر خاصة عن صدور تعليمات من دائرة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الأمنية، بإعداد تقارير حول كافة الاتصالات والزيارات الرسمية التي أجراها مسؤولون مصريون، خلال الأيام الماضية، مع أطراف إماراتية، والوقوف على مضمون التفاصيل الدقيقة لتلك الاتصالات واللقاءات. وبحسب المصادر التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن التعليمات الصادرة أخيراً جاءت على ضوء التوتر في العلاقات مع الإمارات، والذي أخذ في التصاعد أخيراً على وقع أزمة تحركات أبوظبي في ملف سد النهضة، بشكل يهدد المصالح المصرية، ويدعم بصورة غير مباشرة الحكومة الإثيوبية. وكشفت المصادر أن التعليمات شملت إعداد تقارير بشأن شخصيات رفيعة المستوى، تنتمي لجهات حساسة، زارت الإمارات أخيراً، وأجرت اتصالات مع مسؤولين في أبوظبي. وأوضحت أن هناك حالة من القلق داخل أروقة الرئاسة المصرية، من محاولات متكررة من جانب حكام الإمارات، لحديث، وصفته المصادر بأنه «مريب»، مع مسؤولين مصريين وشخصيات ذات أهمية، حول تصورات هذه الشخصيات عن الأوضاع في مصر خلال الفترة المقبلة.

كما كشفت المصادر عن صدور تعليمات مشددة لعدد من مراكز الأبحاث المتعاقدة مع جهات إماراتية، وأخرى ممولة إماراتياً، بعدم إعداد أي تقارير، أو دراسات بشأن الوضع الداخلي المصري، أو تأثير الأزمات في الإقليم على وضع النظام المصري والأوضاع الداخلية بشكل عام، أو تلك التي ترتبط بملفات حقوق الإنسان، والعلاقات بين مؤسسات الدولة، وأجهزتها.

يأتي ذلك في وقت ينشط فيه عدد من مراكز الأبحاث، التي تشرف عليها أجهزة في الدولة، ترتبط بمؤسسات ومراكز بحثية إماراتية، عبر تعاقدات عمل، أو عبر التبعية بالتمويل، حيث يعمل بها عدد من القيادات السابقة بأجهزة ذات حساسية خاصة، وهو الأمر الذي بات يزعج النظام المصري حالياً، بسبب العلاقات المتشعبة بين عدد من الجهات الإماراتية، ومسؤولين حاليين وسابقين في الدولة المصرية. وأوضحت المصادر، أن شخصية بارزة في دائرة الرئيس المصري، تحظى بثقة السيسي الكبيرة، هي التي تشرف على التقارير السيادية المطلوبة، بشأن هذه الشخصيات.

وتشهد العلاقات بين الإمارات ومصر تبايناً شديداً، على وقع اختلاف الرؤى بشأن عدد من الملفات، والتي يأتي في مقدمتها الملف الليبي الذي قررت فيه القاهرة الانحياز للحل السياسي ووقف التصعيد العسكري، بالإضافة إلى التهدئة المصرية مع تركيا، وهو الملف الذي أزعج حكام الإمارات، الذين طالبوا القاهرة بشكل رسمي بتأجيل تلك الخطوة، وهو المطلب الذي قوبل بتحفظ من جانب المسؤولين في القاهرة، وذلك في ظل غضب مصري مكتوم بشأن تحركات الإمارات في ملف سد النهضة، والتي تأتي في مجملها لصالح إثيوبيا. وكان البيان الصادر عن الإمارات بشأن أزمة السد، في أعقاب تلويح السيسي برد قاس على إثيوبيا حال المساس بحصة مصر المائية، قد أثار استياء الإدارة المصرية، حيث قال مصدر، لـ«العربي الجديد» أخيراً، إن البيان جاء في لهجته ومفرداته مخيباً للآمال. وأكدت الإمارات، في بيان الأربعاء الماضي، اهتمامها البالغ وحرصها الشديد على استمرار الحوار الدبلوماسي البناء، والمفاوضات المثمرة لتجاوز أية خلافات حول سد النهضة بين الدول الثلاث، مصر وإثيوبيا والسودان، وأهمية العمل من خلال القوانين، والمعايير الدولية، للوصول إلى حل يقبله الجميع ويؤمن حقوق الدول الثلاث وأمنها المائي، بما يحقق لها الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة، ويضمن ازدهار وتعاون جميع دول المنطقة.

> إعداد تقارير بشأن شخصيات رفيعة زارت الإمارات أخيراً

وتابع المصدر الدبلوماسي «هناك علامات استفهام كبيرة على الموقف الرسمي من جانب الإمارات، وتحركاتها بشأن أزمة سد النهضة على وجه الخصوص، ومساعيها للوساطة بين السودان وإثيوبيا في قضية الحدود بين البلدين، وعرضها الوساطة بين الأطراف الثلاثة، بما فيها مصر، لحل أزمة سد النهضة، في وقت لم تقدم أبوظبي ما هو مأمول منها من جانب القاهرة في الأزمة، اعتماداً على ما تملكه من علاقات ونفوذ لدى أديس أبابا». وشدد المصدر على أن «القاهرة قررت الاعتماد على ما تملكه هي من مسارات في تلك الأزمة، دون الاعتماد على مساعدة من أطراف كنا نظنهم حلفاء» بحد تعبير المصدر، الذي أكد أن المنحى التصاعدي في التعامل مع الأزمة بدأ بالتصريحات الأخيرة للرئيس خلال زيارته لقناة السويس.

ومع تصاعد حدة التوتر بين مصر وإثيوبيا، أعلنت الإمارات، الخميس الماضي، إرسال طائرة مساعدات، تحتوي على 46 طناً من المواد الغذائية والمستلزمات الصحية إلى أديس أبابا، في إطار دعم الوضع الإنساني في إقليم تيغراي.

شرق غرب

العراق: هجوم صاروخي على قاعدة بلد

استهدف هجوم صاروخي، أمس الأحد، قاعدة تضم جنوداً أميركيين في محافظة صلاح الدين شمالي العراق، هو الثاني من نوعه خلال أيام. وقال ضابط في شرطة المحافظة إن «مجهولين أطلقوا صاروخين على قاعدة بلد الجوية»، مضيفاً أن «الصاروخين، ويرجح أنهما من نوع كاتيوشا، سقطا في محيط القاعدة، دون وقوع إصابات أو أضرار».

(الأناضول)

الكاظمي يلتقي ولي عهد أبوظبي

بحث رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي (الصورة)، أمس الأحد، مع ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد آل نهيان، أوضاع المنطقة والنهوض بالعلاقات الثنائية. وذكر المكتب الإعلامي للكاظمي، في بيان، أن «وفدي البلدين ناقشا التعاون المشترك بمجالات الاستثمار والطاقة والثقافة والتجارة والنقل والخدمات، وغيرها». وأضاف: «تمت مناقشة مجمل الأوضاع في المنطقة، وعودة العراق للعب دوره المحوري المهم في التهدئة والاستقرار». وكان مسؤول حكومي عراقي أوضح أن «الزيارة تأتي في إطار جهود الكاظمي لحشد الدعم لبلاده».

(العربي الجديد)

إحباط هجوم بزورق جنوبي البحر الأحمر

أعلن التحالف، الذي تقوده السعودية، أمس الأحد، «إحباط هجوم بزورق مفخخ من قبل مليشيا الحوثي» جنوبي البحر الأحمر. وأوضح التحالف أنه دمر الزورق المفخخ قبالة ميناء الصليف، شمال غرب محافظة الحديدة، التي يسيطر الحوثيون عليها. وفي الآونة الأخيرة، كثف الحوثيون إطلاق صواريخ باليستية ومسيرات على مناطق سعودية، فضلاً عن زوارق مفخخة في البحر الأحمر، وسط إعلانات متكررة من التحالف عن تدميرها.

(الأناضول، رويترز)

إثيوبيا: بدء انسحاب القوات الإريترية من تيغراي

أعلنت إثيوبيا، أمس الأول، أن القوات الإريترية التي تقاتل في منطقة تيغراي «بدأت بالانسحاب»، غداة مطالبة دول مجموعة السبع بانسحابها السريع. وكان رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد (الصورة) أعلن، الخميس الماضي، أن القوات الإريترية ستغادر تيغراي، بعد أيام على الإقرار بوجودها. وقالت وزارة الخارجية الإثيوبية، في بيان، «كما أعلن الأسبوع الماضي، بدأت القوات الإريترية التي عبرت الحدود بالانسحاب»، مضيفة أن الجيش الإثيوبي «تولى الآن حراسة الحدود الوطنية».

(فرانس برس)

تحطم مروحية عسكرية سودانية بلا ضحايا

أعلن الجيش السوداني، أمس الأحد، أن مروحية تحطمت في قاعدة كنانة العسكرية، جنوب البلاد. وأوضح الجيش، في بيان، أن الحادث وقع أثناء طلعة تدريبية بقاعدة كنانة الجوية بولاية النيل الأبيض ما أدى إلى تحطم المروحية ونجاة جميع طاقمها. وكان حادث مماثل وقع في يناير/كانون الثاني الماضي لمروحية عسكرية تحطمت بولاية القضارف على الحدود السودانية الإثيوبية.

(العربي الجديد)

الحدث

واصلت إيران محاولاتها لتحديد وجهة الاجتماع بين أطراف الاتفاق النووي في فيينا غداً الثلاثاء، مشددة على أنّه فنّي ويتمحور فقط حول رفع العقوبات الأميركية عليها. كما رمت الكرة في ملعب الدول الأوروبية «التي عليها أن تحترم التزاماتها بالاتفاق»

أكد عراقجي عدم وجود مفاوضات مع الأميركيين (Getty)

النووي الإيراني

طهران تريد فرض أجندتها على اجتماع فيينا

طهران ـ صابر غل عنبري

قبيل استئناف المباحثات في فيينا، غداً الثلاثاء، بخصوص الاتفاق النووي، زاد الحراك الدبلوماسي من أجل إنجاحها، إذ تعدّ هذه المفاوضات أول فرصة للحوار غير المباشر بين طهران وواشنطن لإنقاذ الاتفاق المترنّح منذ انسحاب الإدارة الأميركية السابقة منه، عام 2018، وما تبعه من خطوات إيرانية لتقليص التعهدات، صعدتها طهران خلال الأشهر الأخيرة. لكنّ ربط طهران الاجتماع بنقطة وحيدة، وهي رفع العقوبات الأميركية بشكل كامل قبل العودة إلى تعهداتها النووية، وعدم الجلوس مباشرة مع الوفد الأميركي، قد يعقّد مسار المفاوضات في فيينا.

وفي إطار الحراك الذي يستبق مباحثات فيينا، ناقش وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، مع نظيره البريطاني دومينيك راب، هاتفياً، التطورات الجديدة للاتفاق النووي على خلفية اجتماع الجمعة الماضي، والاجتماع المقبل في فيينا، الذي سيشارك فيه مندوبو الدول الأعضاء في الاتفاق على مستوى المديرين السياسيين ومساعدي وزراء الخارجية، فضلاً عن مشاركة المبعوث الأميركي للشأن الإيراني روبرت مالي.

وكشف المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، عبر قناته على تطبيق «تليغرام» أمس الأحد، عن مباحثات هاتفية جرت أول من أمس السبت، بين ظريف وراب بطلب من الأخير. وأوضح أنهما بحثا «آخر التطورات المرتبطة بخطة العمل الشاملة المشتركة (الاسم الرسمي للاتفاق النووي) خصوصاً الاجتماع المقبل في فيينا للجنة المشتركة للخطة». وجدّد ظريف، بحسب بيان عن الخارجية الإيرانية، في المناقشات المقرّرة، وهي تهدف للمساعدة خلال الأسابيع المقبلة في تحديد الخطوات اللازمة من أجل العودة إلى الالتزام الكامل بالاتفاق النووي». بدوره، غرّد ظريف عبر «تويتر»، مؤكداً أنّه دعا نظيره الفرنسي خلال الاتصال إلى اتخاذ «موقف بنّاء بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، خلال اجتماع فيينا» غداً الثلاثاء. وأضاف أنّه دعا فرنسا إلى «الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، والكفّ عن الالتزام بالعقوبات غير القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة».

وحدّد نائب وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، التوجه الذي سيعقد على أساسه الاجتماع في فيينا. وأوضح، أمس الأحد، أنّ الوفد الإيراني الذي سيشارك في المباحثات النووية بفيينا الثلاثاء «سيتابع تنفيذ مواقف نظام الحكم القطعية» بشأن الاتفاق النووي، في إشارة إلى رفع جميع العقوبات الأميركية أولاً قبل عودة طهران إلى تعهداتها النووية. وأضاف عراقجي، في حديث لوسائل الإعلام، على هامش اجتماع للجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية البرلمانية، أنّ المباحثات مع مجموعة «4+1» الشريكة بالاتفاق النووي «فنية بالكامل وحول العقوبات التي يجب أن ترفع وإجراءات يجب اتخاذها». وأكد أنّ «شرطنا أن تنفذ أميركا أولاً جميع التزاماتها بالاتفاق النووي، وترفع جميع العقوبات ثم تتحقق منها إيران وتعود إلى تعهداتها النووية».

وفيما من المقرر أن يحضر وفد أميركي، برئاسة المبعوث الأميركي إلى إيران، روبرت مالي، إلى فيينا لإجراء مباحثات مع أطراف خطة العمل الشاملة المشتركة، شدد عراقجي الذي سيترأس الوفد الإيراني على أنّه «لن يجري أي مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع الأميركيين، ونحن نتفاوض مع اللجنة المشتركة للاتفاق النووي ودول مجموعة 4+1». وأوضح أنّ هذه الدول «إذا نجحت في إقناع الأميركيين برفع جميع العقوبات، فنحن أيضاً سننفذ تعهداتنا»، مؤكداً أن بلاده لن تقبل بأي خطة أو مقترح على أساس «خطوة بخطوة». ولفت إلى أنّ هناك «خطوة واحدة فقط، وهي أن ترفع أميركا جميع العقوبات» التي فرضها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بعد انسحابه من الاتفاق النووي عام 2018.

وكانت مجموعة «4+1» وإيران قد اتفقتا خلال مباحثات الجمعة الماضي عبر «الفيديو كونفرانس» على استكمالها حضورياً الثلاثاء المقبل في فيينا. ورحّبت هذه الأطراف بنتائج اجتماع الجمعة وسط تفاؤل بتحقيق «انفراجة» خلال المباحثات المقبلة في ضوء حضور الوفد الأميركي وإجرائه مفاوضات غير مباشرة مع الوفد الإيراني عبر بقية أطراف الاتفاق النووي.

ودخل رئيس مجلس الشورى الإسلامي «مونتر» الناظمة للعبور من مضيق البوسفور، بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ومضيق الدردنيل بين بحري مرمرة وإيجة، الاتصال الهاتفي، شروط بلاده للعودة إلى تعهداتها النووية التي أوقفتها خلال العامين الأخيرين، إذ رهنها بـ«ضرورة رفع العقوبات الأميركية غير القانونية وغير العادلة بشكل كامل ونهائي، وتحقق الجمهورية الإسلامية الإيرانية من رفعها عملياً». وطالب ظريف الدول الأوروبية الشريكة في الاتفاق النووي، وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا، بـ«احترام التزاماتها بالاتفاق واتخاذ توجه بنّاء في اجتماع فيينا». ووعد وزير الخارجية البريطاني، في مباحثاته الهاتفية مع ظريف، بحسب بيان الخارجية الإيرانية، ببذل «الجهود لإنجاح المفاوضات المقبلة».

وكان وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، قد أعلن، في بيان السبت، بعد اتصال هاتفي مع ظريف، أنّه طلب من إيران الكف عن أي انتهاك لتزاماتها النووية الحالية لدعم المناقشات. وقال: «قمت بحثّ إيران على التعامل البنّاء في

> وعد راب ظريف ببذل الجهود لإنجاح المفاوضات المقبلة
>
> قاليباف: قانون المبادرة الاستراتيجية غيّر اتجاه اللعبة

العلاقة مع الصين

اعتبر رئيس مجلس الشورى الإسلامي محمد باقر قاليباف، خلال افتتاح جلسة البرلمان الإيراني، أمس الأحد، أنّ «التوقيع على وثيقة التعاون الشامل بين إيران والصين هو بمثابة تحدٍ هام لأميركا لتدرك أنّ العلاقات الدولية تتغير بسرعة على حساب مصالح وأشنطن».

متابعة

ميانمار: بيض الفصح سلاح ضد الانقلاب

يواصل المتظاهرون في ميانمار تحدي القمع، وقد خرجوا مجدداً إلى الشوارع أمس محتجين بالبيض الملوّن

لا يوفّر المتظاهرون في ميانمار فرصة لاستغلالها من أجل الاحتجاج والتعبير عن مناهضتهم للانقلاب العسكري، وقد أطلقوا أمس الأحد إضراب «بيض عيد الفصح»، في الوقت الذي تواصل فيه القوات الأمنية قمعهم وترهيبهم من دون جدوى. وكتب معارضو الحكم العسكري في ميانمار، أمس الأحد، رسائل احتجاجية على البيض المخصص للاحتفال بعيد الفصح، فيما خرج آخرون إلى الشوارع حاملين البيض الملون ليواجهوا قوات الأمن، بعد ليلة شهدت وقفات بالشموع لتأبين مئات القتلى الذين سقطوا منذ انقلاب الأول من فبراير/شباط الماضي. وفي أحدث مظاهر التحدي العفوية، انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي صور لبيض كُتبت عليه رسائل مثل "يجب أن ننتصر" و«ثورة الربيع» و«ارحل يا إم إيه إتش» في إشارة إلى الحروف الأولى من اسم مين أونغ هلاينغ رئيس المجلس العسكري. وعلى الرغم من عمليات القتل، لا يزال المتظاهرون يخرجون يومياً في البلدات والمدن الكبيرة والصغيرة رفضاً لعودة الحكم العسكري بعد خطوات مبدئية نحو الديمقراطية على مدى عشر سنوات. وفي أكبر مدن البلاد، رانغون، سار متظاهرون في منطقة إنسين أمس، وهم يهتفون ويرددون أغان احتجاجية، ويرفعون البيض الذي يحمل شعار «ثورة الربيع»، فيما أظهرت صور على وسائل التواصل الاجتماعي احتجاج المئات في ساعة مبكرة من صباح أمس، في مدينة ماندالاي، ثاني أكبر مدن البلاد، وبعضهم كان على متن دراجات نارية قبل أن تتدخل قوات الشرطة والجيش لتفريقهم. واحتشد المحتجون أيضاً في عدد من البلدات الأخرى. ويأتي ذلك بعدما كان قد جرى تنظيم العديد من الوقفات بالشموع مساء أول من أمس السبت، لتأبين مئات القتلى الذين سقطوا منذ انقلاب، جراء قمع الجيش للمتظاهرين وغيرهم من المعارضين بعنف. وفي السياق، قالت جمعية مساعدة السجناء السياسيين، إن عدد القتلى بلغ 557 قتيلاً حتى ساعة متأخرة من مساء أول من أمس السبت. وترصد الجمعية عدد الضحايا والاعتقالات منذ أطاح الجيش بالحكومة المنتخبة لأونغ سان سو تشي الحائزة على جائزة نوبل للسلام. وقالت الجمعية في بيان «يواصل الناس في مختلف أنحاء ميانمار الاحتجاج من أجل إنهاء الديكتاتورية ومن أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان».

كذلك لفتت الجمعية إلى أن أكثر من 2750 شخصاً اعتقلوا أو صدرت أحكام بحقهم، ومن بينهم أربع نساء ورجل تحدثوا إلى طاقم إخباري لقناة «سي أن أن» الأميركية، في مقابلات في شوارع مدينة رانغون الأسبوع الماضي. وقال متحدث باسم «سي أن أن»، إنّ الشبكة على علم بتقارير عن اعتقالات عقب زيارة الفريق. وأضاف «نضغط على السلطات للحصول على معلومات بهذا الشأن وللإفراج الآمن عن أي معتقلين».

وتواصل قوات الأمن نشر الخوف بين المواطنين. فقد سجل أحد سكان رانغون مقطع فيديو مساء أول من أمس السبت لمجموعة من الجنود، يستخدمون مقاليع لإطلاق حجارة على نوافذ المنازل. كما تواصل قوات الشرطة والجيش ترهيب السكان ليلاً بمداهمة أحياء عدة، حيث يرددون شتائم، ويطلقون النار عشوائياً. كما ينفذ الجنود اعتقالات، ويخربون ممتلكات. وكانت الشرطة فتحت النار أول من أمس السبت على محتجين في مدينة مونيوا بوسط البلاد وأماكن أخرى، ما أسفر عن سقوط قتلى. ويشن الجيش حملة للسيطرة على تدفق المعلومات وإسكات المعارضة. وقد حجب الاتصال بالإنترنت عن طريق الهاتف المحمول وأمر شركات خدمات الإنترنت يوم الجمعة الماضي، بوقف الاتصال اللاسلكي بالشبكة وحرمان معظم العملاء من الخدمة وإن كانت بعض الرسائل والصور لا تزال تُنشر على وسائل التواصل الاجتماعي. وأصدرت السلطات أيضاً أوامر باعتقال نحو 40 شخصية معروفة، من بينها شخصيات مؤثرة على وسائل التواصل الاجتماعي ومغنون وعارضات أزياء، بموجب قانون يهدف لمكافحة أي محتوى يحث أفراد القوات المسلحة على العصيان.

> سقط 557 قتيلاً منذ الانقلاب جراء قمع الجيش للمحتجين

محتجون في رانغون أمس (الأناضول)

وفي السياق، أعلنت وسائل إعلام محلية، مساء السبت، مقتل 6 من رجال الشرطة، من بينهم واحد انضم إلى حركة العصيان المدني وقاد هجوماً استهدف مركزاً أمنياً وسط ميانمار. وذكرت بوابة «ميانمار ناو» الإخبارية أن الشرطي نانغ هو جين (25 عاماً) انضم إلى حركة العصيان المدني، وقاد الخميس الماضي الهجوم على مركز أمني في تامو، وهي بلدة في منطقة ساغاينغ (وسط)». وألقيت 3 قنابل يدوية على المركز، ما أسفر عن مقتل 5 من ضباط الشرطة، بحسب المصدر نفسه. ونقلت «ميانمار ناو» عن عامل قوله إن «جين قتل على بعد 200 متر من المركز» عندما «فتح الجيش النار بالمدافع الرشاشة».

(رويترز، أسوشييتد برس، الأناضول)

رصد

أثار بيان أصدره 104 أميرالات أتراك متقاعدين عارضوا فيه بعض التوجهات الحكومية، لا سيما مشروع قناة إسطنبول، وتعديل الدستور، غضب مسؤولين في الحكومة

تركيا
بيان الضباط المتقاعدين
تحذير من استعادة أجواء الانقلابات

إسطنبول ـ جابر عمر

تشهد تركيا توتراً منذ أول من أمس السبت، تسبب به بيان أصدره 104 أميرالات بحريين متقاعدين، حذروا فيه من المساس باتفاقية «مونترو» الدولية، المتعلقة بالملاحة في المضائق التركية، الموقعة عام 1936، مشروع «قناة إسطنبول» المائية التي تصل البحر الأسود ببحر مرمرة بشكل موازٍ لمضيق البوسفور، ومساعي الرئيس رجب طيب أردوغان لصياغة دستور جديد للبلاد. وهو ما استدعى أولاً ردود فعل غاضبة وقوية من قبل الحكومة والمؤيدين لها، بالتزامن مع عودة الحديث عن محاولة انقلابية جديدة، قبل أن تعلن النيابة العامة في أنقرة عن فتح تحقيق رسمي بالبيان وما تضمنه ومع الموقعين عليه. وأعقب ذلك بيان من وزارة الدفاع التركية، أمس الأحد، قالت فيه إنّه لا يمكن استخدام الجيش كوسيلة لتحقيق الغايات الشخصية لأولئك الذين ليست لديهم أيّ مهمة أو مسؤولية. وأضافت الوزارة في بيان: «من الواضح أنّ نشر مثل هذا البيان لن يؤدي إلاّ إلى إلحاق الضرر بديمقراطيتنا».

وجاء في البيان الذي تسبب بليلة توتر في تركيا، مع بدء تداوله من قبل مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، ليل أول من أمس السبت، على الرغم من أنّه يحمل تاريخ أمس الأحد: «أيها الشعب التركي العظيم، أخيراً كان هناك حديث عن قناة إسطنبول المائية وإلغاء اتفاقيات دولية، ومنها اتفاقية مونترو، وهذه المناقشات تشعرنا بالقلق». وقال بيان العسكريين المتقاعدين، الذي رأى فيه البعض تهديداً بانقلاب عسكري، إنّ المضائق التركية هي من أهم الممرات المائية في العالم، مشدداً على أنّ «مونترو» هي الكفيلة بضمان حقوق البلاد فيها بأفضل طريقة. وأوضح البيان أنّ «اتفاقية مونترو تمنع تركيا في حال نشوب أيّ حرب من أن تكون من أحد أطراف هذه الحرب، ما وفر لتركيا حق الحياد في الحرب العالمية الثانية. ولكلّ ما سبق، فإنّه يجب الابتعاد عن نقاش اتفاقية مونترو أو تناولها بشكل قطعي».

وخلال الأيام الماضية، شهدت الأجندة السياسية التركية نقاشات تتعلق باتفاقية «مونترو» الدولية للعبور من مضيق البوسفور، بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ومضيق الدردنيل بين بحري مرمرة وإيجة، بعد تصريحات لرئيس البرلمان، مصطفى شنطوب، لمّح فيها إلى إمكانية الانسحاب من تلك الاتفاقية، مع العلم أنّ شنطوب عاد ونفى أن يكون قد تطرق لمسألة الانسحاب. كما أنّ وزارة الإسكان التركية اعلنت قبل أيام المصادقة على مشروع إعمار قناة إسطنبول المائية، وهو المشروع الضخم الذي يلقى معارضة كبيرة محلياً ودولياً، وتسعى الحكومة التركية لتنفيذه لتحقيق الدين التون، عبر «تويتر»: «الشعب أظهر للصديق والعدو في 15 يوليو/ تموز من عام 2016، كيف داس على الانقلابيين، اعرفوا حدودكم». وأضاف: «تداعى عدد من المتقاعدين لإصدار بيان آثار حماسة تداوله عبر عدد من مواقع الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، ومع الموقعين على البيان، والمرتبطين مع الموقعين ومتداولي البيان».

> عبّر بيان الضباط عن عدم الارتياح لمسعى تغيير الدستور
>
> النيابة العامة في أنقرة بدأت التحقيق في بيان الضباط

من جهتها، سارعت الحكومة وقيادات من حزب العدالة والتنمية الحاكم، للردّ بعنف على البيان، محذرين من أنّه يندرج ضمن إعادة الأجواء الانقلابية. وقال رئيس دائرة الاتصالات في رئاسة الجمهورية، فخر الدين التون، عبر «تويتر»: «الشعب أظهر للصديق والعدو في 15 يوليو/ تموز من عام 2016، كيف داس على الانقلابيين، اعرفوا حدودكم». وأضاف: «تداعى عدد من المتقاعدين لإصدار بيان آثار حماسة الطابور الخامس فوراً، اجلسوا مكانكم».

بدوره، قال فؤاد أوكطاي، نائب الرئيس التركي، عبر «تويتر»: «عملاء الوصاية تلقوا جوابهم في 15 يوليو 2016، والشعب أعطاهم درساً لن ينسوه، وفي كلّ مرة سيعطي الشعب جوابه المناسب لهم، اعرفوا حدودكم».

من ناحيته، قال رئيس البرلمان التركي، مصطفى شنطوب، عبر «تويتر»: «أنتج عدد من المتقاعدين الذين لم يظهروا قطّ في كفاح البلاد مع الأعداء في الجبهات داخل تركيا وخارجها، أجندة من عندهم ليعملوا على سمسرة الفوضى في البلاد، الشعب البطل دفن كلّ الانقلابيين في التراب في 15 يوليو، فالتعبير عن الرأي يختلف عن الدعوة إلى الانقلاب وإعداد البيانات».

أما وزير الداخلية سليمان صويلو، فقال عبر «تويتر» أيضاً: «الشعب التركي يحب لباس الجيش ويعتبره كرامته، وبعد التقاعد تزداد الكرامة أكثر ويظهر الارتباط بالديمقراطية والدولة والشعب، وكلّ من يحترم هذا يتم ذكره بالشكر دائماً، وماذا عن البقية؟». وتحدث نائب أردوغان في حزب العدالة والتنمية، نعمان قورطولموش، في تصريح تلفزيوني، عن «محاولة انقلابية تستهدف الديمقراطية في البلاد، عبر بيان صادر منتصف الليل بحجة إبداء الرأي».

وتحت وسم «اعرفوا حدودكم»، الذي تصدر وسائل التواصل الاجتماعي في تركيا، نُشرت مئات الآلاف من التغريدات والمنشورات التي ركز جزء كبير منها على رفض البيان، والاستعداد للاعتصام في الميادين، كما حصل في ليلة الانقلاب الفاشل عام 2016.

من ناحيته، قال حليف أردوغان في التحالف الجمهوري، زعيم حزب الحركة القومية، دولت باهتشلي، في بيان أمس: «يجب نزع رتب الموقعين على البيان الصادر في شكل بيان عسكري عند منتصف الليل، ونزع حقوقهم في التقاعد، ويجب التحقيق بشكل عادل مع الموقعين على البيان من الاتجاهات والأصعدة كافة، لمعرفة الجهات التي تقف خلف البيان، فالأمر متعلق بالوطن والديمقراطية والإرادة الوطنية». أما القيادي في حزب العدالة والتنمية، حمزة داغ، فقال في حوار تلفزيوني إنّ «الأسلوب المتبع في إصدار البيان وتوقيته يحاكي الانقلابات السابقة التي كانت تتم بهذا الشكل» مشيراً إلى أنّه «ليست هناك حالياً أيّ جهود حيال اتفاقية مونترو. وهذه الاتفاقيات الدولية يتم نقاشها دائماً مع الأطراف الدولية المعنية وفق مصالح البلاد».

شرق غرب

أوكرانيا: مناورات مع «الأطلسي» خلال أشهر

أعلن الجيش الأوكراني، أمس الأحد، أنّ مناورات عسكرية مشتركة ستبدأ في غضون بضعة أشهر مع قوات حلف شمال الأطلسي، في خطوة قد تؤجج التوترات مع موسكو التي أبدت اعتراضها على مثل هذه الخطوة. وأوضح الجيش، في بيان، أنّ التدريبات سيشارك فيها أكثر من ألف عسكري من خمس دول أعضاء في الحلف. ودعت ألمانيا وفرنسا، اللتان تؤدّيان وساطة لنزع فتيل التوتر بين روسيا وأوكرانيا، أمس الأول، إلى «ضبط النفس» و«وقف التصعيد الفوري» بين البلدين، معبّرتين عن «قلقهما حيال العدد المتزايد لانتهاكات وقف إطلاق النار».

(رويترز، فرانس برس)

الهند: مقتل 22 من قوات الأمن بهجوم للماويين

أعلن مسؤول حكومي هندي، أمس الأحد، أنّ ما لا يقلّ عن 22 عنصراً من قوات الأمن الهندية قتلوا في ولاية بوسط البلاد، على أيدي مقاتلين ماويين، في أحد أعنف الهجمات التي تشنها الجماعة اليسارية المتطرفة هذا العام. وتعرّض أفراد أمن من وحدة النخبة (كوبرا) التابعة لقوة الشرطة الاحتياطية المركزية وحرس الاحتياط وقوة المهام الخاصة، لهجوم، أمس الأول، في ولاية تشهاتيسجاره التي تهيمن عليها القبائل، خلال عملية أمنية.

(رويترز)

النيجر: مقتل 4 جنود في هجوم لـ«بوكو حرام»

قتل 4 جنود وأصيب 3 آخرون، في هجوم نفّذته جماعة «بوكو حرام»، أمس الأحد، في النيجر. وأوضح الجيش، في بيان، أنّ مسلحي الجماعة هاجموا نقطة تفتيش عسكرية في منطقة ديفا، جنوب شرقي البلاد، بالأسلحة الثقيلة، مشيراً إلى أنّ الاشتباكات بين الجنود والمسلحين أسفرت عن مقتل 4 جنود وإصابة 3 آخرين.

(الأناضول)

تبييض صورة الجولاني أمام الغرب

مهمة مغلّفة بالتزوير

بعث قائد «هيئة تحرير الشام» أبو محمد الجولاني، في مقابلة مع شبكة أميركية، رسائل للداخل والخارج، مفادها أنه قد يكون جزءاً من الحل السوري

أمين العاصي

لم تنقطع محاولات قائد «هيئة تحرير الشام» («جبهة النصرة» سابقاً) أبو محمد الجولاني لتسويق نفسه وفصيله كجزء من الحل السياسي في سورية، حيث كثّف، في الآونة الأخيرة، توجيه الرسائل للمجتمع الدولي لنفي تهمة الإرهاب عن الهيئة، التي تسيطر على أجزاء واسعة من محافظة إدلب ومحيطها في الشمال الغربي من سورية. وأحدث هذه الرسائل ما قاله الجولاني في مقابلة مع الصحافي الأميركي مارتن سميث، بُثت قبل يومين، وستكون جزءاً من وثائقي يسلّط الضوء على صعوده كـ«قائد عسكري إسلامي». ونشرت شبكة FRONTLINE أجزاء من المقابلة، التي أجريت داخل محافظة إدلب، وقال فيها الجولاني إن «هيئة تحرير الشام» لا تشكل أي تهديد أمني أو اقتصادي، للولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية، داعياً هذه الدول إلى مراجعة سياستها حيال الهيئة. واعتبر أن «دوره في محاربة الأسد وداعش، وفي السيطرة على منطقة تضم ملايين النازحين السوريين الذين قد يصبحون لاجئين، يعكس المصالح المشتركة مع الولايات المتحدة والغرب». وقال الجولاني «أولا وقبل كل شيء، لا تمثل هذه المنطقة تهديداً لأمن أوروبا وأميركا. هذه المنطقة ليست نقطة انطلاق للجهاديين الأجانب». وأشارت الشبكة إلى أن المقابلة أجريت مع الجولاني على دفعتين في 1 و14 فبراير/شباط الماضي.

وأشار إلى أن النظام السوري هو من يجب تصنيفه ضمن الجهات الإرهابية في العالم، «لأنه من ينفذ فعل الإرهاب الحقيقي بقتل الأبرياء»، مضيفاً: هناك اعتراف ببشار الأسد رغم استخدامه السلاح الكيميائي، وقصفه عشرات المدن السورية. واعتبر الجولاني نفسه «جزءا من الثورة السورية»، مشيراً إلى أن الهيئة لم تعد ضمن تنظيم «القاعدة»، لافتاً إلى أن فصيله حارب تنظيم «داعش» في سورية. وأكد أن الهيئة «لا تعتقل معارضين ومنتقدين لها»، معتبراً أن الاعتقالات تستهدف عملاء للنظام أو تنظيم «داعش» أو لصوصاً، لافتاً إلى أنه سيمنح منظمات حقوق الإنسان الدولية حق الوصول إلى السجون. وكانت وزارة الخارجية الأميركية صنفت، في ديسمبر/ كانون الأول 2012، «جبهة النصرة» منظمة إرهابية، لكن المبعوث الأميركي السابق إلى سورية جيمس جيفري قال لمارتن سميث، في مارس/آذار الماضي، إنّ «هيئة تحرير الشام» كانت من الأمور المفيدة لاستراتيجية أميركا في إدلب، معتبراً أنها الخيار الأقل سوءا في إدلب.

وهذه ليست المحاولة الأولى من الجولاني لتسويق نفسه جزءا من حل سياسي، ليس في الشمال الغربي من سورية فحسب بل في عموم البلاد، إذ دأب خلال العامين الماضي والحالي على القيام بزيارات دورية للأسواق ومنازل المدنيين في محافظة إدلب، وإطلاق التصريحات الإعلامية. وذهب الجولاني أبعد من ذلك، حين وافق بشكل غير معلن على مجمل التفاهمات التركية الروسية حول إدلب في إطار مسار أستانة التفاوضي، بل سهّل للجيش التركي الانتشار في كل محافظة إدلب.

وشنت «هيئة تحرير الشام»، خلال العام الحالي، حملات اعتقال واسعة النطاق بحق قياديين في تنظيم «حراس الدين» الأكثر تطرفاً في الشمال الغربي من سورية، في محاولة لنفي صفة التشدد عنها، وإحكام السيطرة الأمنية على محافظة إدلب. لكن ينظر إلى الهيئة من قبل شريحة واسعة من الشارع السوري المعارض على أنها فصيل متشدد يحاول فرض تعاليمه على نحو 4 ملايين مدني يقطنون محافظة إدلب، فضلاً عن قيامها باعتقال كل الأصوات المنتقدة لسلوكها المتطرف. ويذهب كثيرون إلى القول إن الهيئة، ومن يدور في فلكها من تنظيمات سلفية جهادية، كانت الذريعة الأكبر للنظام وحلفائه الروس والإيرانيين للفتك بفصائل المعارضة السورية والمدنيين في عموم البلاد، خلال 10 سنوات هي عمر الثورة السورية.

أعلن الجولاني أن «تحرير الشام» لم تعد ضمن «القاعدة» (موقع فرونت لاين)

عرابي: «تحرير الشام» تسعى لتسويق نفسها دولياً منذ عامين

شريفة: ادعاء الجولاني عدم ممارسة التعذيب غير دقيق

ورأى الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية عرابي عبد الحي عرابي أن تصريحات الجولاني «تضم رسائل للداخل والخارج». وأضاف، في حديث مع «العربي الجديد»، أراد الجولاني التأكيد للمجتمع المحلي أنه جاد، ولديه القدرة على اللقاء مع الدول المؤثرة وصناع القرار في العالم. وتابع: وجّه الجولاني رسائل للغرب مفادها أن تنظيمه لا ينتهك حقوق الإنسان، ويدير مناطق سيطرته بشكل حرفي منضبط عبر «حكومة الإنقاذ»، ولا يوجد هناك سجون خاصة، وأنه يواجه الاحتلالين الروسي والإيراني لأجزاء واسعة من سورية، وهو ما يصب في خدمة السياسة الأميركية في المنطقة. وأشار إلى أن «هيئة تحرير الشام تسعى لتسويق نفسها دولياً منذ عامين»، متوقعاً أن تجد صيغة لـ«قبولها من المجتمع الدولي»، موضحاً: ربما ستكون على شكل اندماج أكبر مع فصائل المعارضة السورية، وربما تضطر الولايات المتحدة الأميركية للتعامل مع الهيئة بحكم الأمر الواقع.

من جانبه، اعتبر الباحث السياسي في مركز «جسور» للدراسات عباس شريفة أن رسائل الجولاني خلال المقابلة «كانت واضحة جداً للغرب». وأوضح، في حديث مع «العربي الجديد»، أنها تتمحور حول قضية التصنيف ضمن المنظمات الإرهابية التي اعتبرها تصنيفاً سياسياً يستهدف الثورة السورية، وتخدم النظام الذي يستحق هو أن يكون مصنفاً كجهة إرهابية. وتابع «حاول (الجولاني) تقديم سردية مختلفة عن السردية التي كانت تقدمها هيئة تحرير الشام سابقاً حول ارتباطها بالتجارب الجهادية السابقة، إلى سردية ادعاء الارتباط بالثورة السورية».

واعتبر شريفة أن حديث الجولاني عن كون «هيئة تحرير الشام» جزءا من الثورة السورية «مغالطة خطيرة يجب الوقوف عندها»، مشيراً إلى أن «ادعاء الجولاني عدم ممارسة التعذيب في السجون، وحصر الملاحقة بعملاء النظام وتنظيم داعش غير دقيق، بسبب رصد المنظمات الحقوقية مئات الحالات التي تم اعتقالها وتعذيبها من الناشطين وقادة في الجيش السوري الحر».

وأعرب شريفة عن اعتقاده أن الجولاني «يسيطر تماماً على فصيله»، مضيفاً: ليس ثمة أي خطر عليه من هذه التصريحات والتحولات التي يبحث هو عنها، بل بالعكس هو يفعل كل ما يفعله لتقديم نفسه كشريك وحارس لمصالح الغرب، ليدفع مراكز صنع القرار لتعيد النظر في الوضع القانوني لـ«هيئة تحرير الشام».

ورأى أن «نجاح تحرير الشام في الحفاظ على دورها في إدلب ممكن جداً ضمن المعطيات الإقليمية والدولية الحالية، لكن نجاحها في أن تكون جزءا من مستقبل سورية بحاجة لمقاربات جديدة، تتجاوز مجرد الخدمات الأمنية التي تقدمها إلى تبني خطاب وطني ديمقراطي تشاركي».